العدد (٢)
نوفمبر ٢٠٢٢م

يغطي الأحداث
من ١٦ إلى ٣١ - ١٠ ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

النشرة التحليلية

أُسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ـ الموقع الإلكتروني: www.cgaps.ku.edu.kw

ـ البريد الإلكتروني: Gulf_center@yahoo.com

ـ هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

ـ ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

لماذا هذه «النشرة التحليلية»؟

تُعنى هذه النشرة التحليلية الشهرية بتقديم تغطية معمقة لأبرز التطورات الجارية على الساحة الكويتية، والخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية.

وتهدف هذه النشرة الدورية إلى تزويد الباحثين المختصين والجمهور العام بقدرٍ وافٍ من المعرفة التي تتجاوز المعالجة الإخبارية للأحداث، بما يوفر لهم قدراً رصيناً حول الشؤون المحلية والمستجدات في المنطقة والعالم.

ومن أجل ذلك، تقوم النشرة بمتابعة ورصد وتحليل الأحداث المعاصرة بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، مع تبيان أسبابها، واستقراء دلالاتها، واستشراف مساراتها المستقبلية.

أ. د. فيصل مخيط أبو صليب
مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الفهرس

المـــادة	رقم الصفحة
ـ الكويت: تشكيل حكومة جديدة برئاسة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الجابر الصباح	5
ـ العراق: حكومة محمد شياع السوداني تنال ثقة مجلس النواب	6
ـ لبنان يُوقع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل.. وانتهاء ولاية الرئيس ميشال عون دون انتخاب رئيس جديد.....	7
ـ الولايات المتحدة تسحب مجدداً من احتياطيها النفطي الاستراتيجي....	9
ـ المملكة المتحدة: اختيار ريشي سوناك رئيساً للوزراء خلفاً لليز تراس...	11
ـ اليمين المتطرف يُشكل أول حكومة في إيطاليا منذ عام ١٩٤٥م.....	12

الكويت: تشكيل حكومة جديدة
برئاسة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الجابر الصباح

شهدت الكويت في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٢٢م صدور مرسوم أميري بإعادة تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح.

وهذه هي الحكومة الحادية والأربعين في تاريخ الكويت منذ عام ١٩٦٢م، والثانية برئاسة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، بعد حكومة سموه الأولى التي شُكلت في الأول من أغسطس ٢٠٢٢م، قبل أن تتقدم باستقالتها في الثاني من أكتوبر ٢٠٢٢م.

وجاء تشكيل الحكومة الجديدة، قبل يومين من افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الـ١٧ لمجلس الأمة في الثامن عشر من أكتوبر.

وثمة حزمة من المسئوليات الملقاة على عاتق الحكومة الجديدة خلال المرحلة المقبلة، والتي يتمثل أهمها في التالي:

١. تحقيق التنسيق والتعاون المأمول مع مجلس الأمة الجديد، بما يلبي مطالب المواطنين، ويسعى لتحقيق تطلعاتهم، وذلك ترجمة لما ورد في الخطاب الأميري السامي خلال افتتاح دور الانعقاد الجديد للبرلمان، والذي وضع توجيهات حكيمة باعتباره «وثيقة العهد الجديد».

٢. بلورة سياسات عملية وبرامج عمل تنفيذية فعالة للتعامل مع قضايا وملفات السياسة الداخلية المُلحة، وذلك من قبيل:

أ)- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

ب)- وضع استراتيجية طويلة المدى لتطوير التعليم بمختلف مراحله وتخصصاته بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل.

ج)- مواصلة جهود مكافحة الفساد والبيروقراطية المُعرقلة للإنجاز.

د)- الضمان الدائم للتطبيق الكامل والحازم للقانون على الجميع دون تمييز أو استثناء.

ه)- توفير برامج ومشاريع وطرح مبادرات لتأهيل الشباب الكويتي وتمكينه من المشاركة في مسيرة التنمية في شتى المجالات.

و)- توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، من خلال التواصل المباشر مع المواطنين لتلمس احتياجاتهم ومطالبهم، وتوفير آليات إعلامية رصينة لنقل صوت الرأي العام إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية بشفافية وبشكل دوري مستمر.

٣. ابتكار بدائل وخيارات متنوعة ومرنة لحركة الدبلوماسية والسياسة الخارجية للكويت، تكون كفيلة بتحقيق المصالح العليا للدولة، والحفاظ على أمنها الوطني، واستقرارها، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية، لاسيما في ضوء التطورات الدولية المتسارعة وتداعياتها المتلاحقة في عالم ما بعد جائحة «كوفيد-١٩» والحرب في أوكرانيا.

العراق: حكومة محمد شياع السوداني تنال ثقة مجلس النواب

منح مجلس النواب (البرلمان) العراقي في السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٢٢م، الثقة بأغلبية مطلقة للحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، مرشح «الإطار التنسيقي» الشيعي، بعد أقل من أسبوعين من تكليفه برئاسة الوزراء. كما صادق البرلمان على برنامج العمل الحكومي في الجلسة ذاتها.

وحدد رئيس الوزراء العراقي في خطابه أمام مجلس النواب خلال جلسة منح الثقة، مجموعة من المبادئ الموجهة لسياسة حكومته داخليًّا وخارجيًّا، وهي:

- بناء اقتصاد حديث، من خلال التحول التدريجي من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متعدد الموارد، وتفعيل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلوماتِ والخدماتِ والبيئة، لتوفير الآلاف من فرص العمل، واستقطابِ الاستثمار المحلّي والعالمي.
- إحداث طفرة نوعية في بناء الخبرات ورأس المال البشري والقدرات المؤسساتية لمواكبة التحولات التكنولوجية الهائلة في جميع المجالات.
- الاستفادة من التجارب الناجحة حول العالم والتي تتشابه ظروفها مع العراق.
- إقامة أفضل العلاقات على أساس المصالح المتبادلة والتكاملية مع دول الجوار والدول العربية والصديقة.

ويرى مراقبون أن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة من شأنه أن يُنهي حالة الشلل السياسي التي دامت لعام كامل منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة في أكتوبر عام ٢٠٢١م، إلا أن ذلك وضع نهاية لأزمات العراق المزمنة.

ويُعزى ذلك إلى الأسباب والاعتبارات التالية:

- افتقار حكومة شياع السوداني إلى مشاركة مكون هام ومتوازن في الحياة السياسية العراقية، وهو التيار الصدري، الذي أعلن مقاطعته لهذه الحكومة، معتبراً أنها لن تحقق مطالب الشعب.
- اعتماد الحكومة الجديدة على آلية الحكومات السابقة المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣م، والمتمثلة في المحاصصة الطائفية والسياسية، وهو ما كان سبباً مباشراً في سخط الرأي العام العراقي وخروج تظاهرات شعبية مناهضة لتلك الحكومات، والتي كان أبرزها وأكثرها كثافة في أكتوبر عام ٢٠١٩م.

وعلى الرغم من حيازة الحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني على ثقة البرلمان، إلا إن مستقبلها السياسي، سيبقى رهناً بعدة محددات، في مقدمتها:

- القدرة على إعادة ترميم العلاقات بين مكونات المشهد السياسي الداخلي، من أحزاب وقوى وتحالفات مختلفة، لا سيما العمل على احتواء التيار الصدري، وإجراء مصالحة سياسية بينه وبين قوى «الإطار التنسيقي».
- إثبات الكفاءة والفاعلية في حل المشكلات المعيشية التي تمس الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العراقي، والتي كانت أهم أسباب الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومات السابقة، وفي مقدمة ذلك حل مشكلات: البطالة، وسوء الخدمات العامة مثل انقطاع الكهرباء ونقص المياه وغيرها.

لبنان يُوقع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل..
وانتهاء ولاية الرئيس ميشال عون دون انتخاب رئيس جديد

شهد لبنان خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر ٢٠٢٢م، عدة تطورات مهمة وذات دلالات وتداعيات جوهرية على مستقبل مساره السياسي خلال الفترة المقبلة.

فمن جهة أولى، وقع لبنان في السابع والعشرين من أكتوبر، اتفاقية لترسيم الحدود البحرية الجنوبية مع إسرائيل، في تطور لافت للعلاقات بين البلدين، وبعد جهود مكثفة بذلتها الولايات المتحدة على مدار عامين، بين الجانبين ممثلة في كبير المستشارين الأمريكيين لشؤون أمن الطاقة العالمي عاموس هوكشتاين.

وتم تسليم رسائل توقيع الاتفاق التاريخي الى الجانب الأميركي في مدينة «الناقورة» الحدودية في أقصى جنوب لبنان، حيث وقعها عن الجانب اللبناني الرئيس ميشال عون، وعن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء يائير لابيد.

ووفقاً للاتفاق، يصبح حقل» كاريش» للغاز الطبيعي بالكامل في الجانب الإسرائيلي، فيما يضمن الاتفاق للبنان كامل حقل» قانا» الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين.

وبذلك، يصبح «البلوم رقم ٩» الواقع داخل حقل «قانا» منطقة رئيسية للتنقيب من قبل شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، اللتين حصلتا في العام ٢٠١٨م مع شركة روسية على عقود للتنقيب عن النفط والغاز.

وفي المقابل، ستحصل إسرائيل على «تعويض من الشركات الأجنبية التي تتولى التنقيب في هذه المنطقة»، بما أن جزءا من حقل «قانا» يقع خارج المياه الإقليمية اللبنانية، «لقاء الحقوق العائدة لها من أي مخزونات محتملة في المكمن المحتمل».

ومن المتوقع أن يساهم هذا الاتفاق في توفير عائدات مالية كبيرة لبيروت، حيث يُقدر حجم احتياطات الغاز القابلة للاستخراج في حقل «قانا» بحوالي ٢٥,٤ تريليون قدم مكعب، مما يساعد لبنان على سداد جزء من ديونه المتراكمة، والابتعاد عن شبح الإفلاس والانهيار الاقتصادي اللذين تحذر منهما المؤسسات العالمية المعنية وفي مقدمتها: البنك الدولي.

وقد أثار اتفاق الحدود البحرية اللبنانية-الإسرائيلية، جدلاً واسعاً وتفسيرات متباينة، فيما يخص دلالاته السياسية في العلاقات بين الجانبين، وما إذا كان يعتبر بمثابة «معاهدة سلام» غير مباشرة، أم مجرد «رسالة تفاهم» حدودية تقنية عديمة الأثر السياسي؟ وهل تشكل اعترافًا ضمنيًّا من جانب لبنان بإسرائيل أم مجرد تطوير لاتفاق هدنة عام١٩٤٩م؟

وقد حسم الرئيس اللبناني ميشال عون هذا الجدل بنفي أي مدلول سياسي للاتفاق، فيما اعتبره رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد بمثابة «تطبيع» بين الجانبين.

ومن جهة أخرى، أصبح لبنان اعتبارًا من مطلع نوفمبر ٢٠٢٢م، يعاني من «الفراغ أو الشغور الرئاسي»، بعد مغادرة الرئيس المنتهية ولايته ميشال عون قصر «بعبدا» الرئاسي في نهاية

أكتوبر، دون انتخاب رئيس جديد للبلاد.

ومن المتوقع أن يستغرق انتخاب الرئيس من قبل البرلمان بعض الوقت، حيث فشل - حتى الآن- في التوافق على مرشح رئاسي خلال الجلسات التي عقدت منذ منتصف أكتوبر، ومما يزيد الأمور تعقيداً عدم وجود حكومة أصيلة تتولى صلاحيات رئيس الجمهورية لحين انتخابه؛ إذ إن الحكومة الحالية برئاسة نجيب ميقاتي هي حكومة «تصريف أعمال».

الجدير بالذكر أن انتخاب الرئيس ميشال عون تم بعد ٤٦ جلسة نيابية استغرقت عامين ونصف العام، وظل لبنان طوال هذه الفترة بلا رئيس.

الولايات المتحدة تسحب مجدداً من احتياطيها النفطي الاستراتيجي

أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م، عن خطة لبيع ١٥ مليون برميل من النفط الخام من إمدادات الطوارئ في الولايات المتحدة والمعروفة بـ»الاحتياطي النفطي الاستراتيجي»، وذلك لتخفيض أسعار الوقود التي ارتفعت على نحو قياسي خلال النصف الأول من أكتوبر.

وتعد هذه هي المرة الثانية في غضون ٨ أشهر فقط التي يلجأ فيها الرئيس إلى السحب من الاحتياطي الاستراتيجي، حيث أعلن في عن بيع ١٨٠ مليون برميل من هذا الاحتياطي في إبريل الماضي؛ لمواجهة أزمة الطاقة نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م.

واعتمد الرئيس بايدن، أكثر من أي رئيس سابق، بقوة على مخزون النفط من احتياطيات الطوارئ لخفض الأسعار المرتفعة التي يكرهها الناخبون.

وانخفضت كمية النفط في احتياطي البترول الاستراتيجي بمقدار الثلث تقريبًا - بنسبة٣٦٪- منذ أن تولى بايدن منصبه في يناير ٢٠٢١م.

وقد بلغ الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للولايات المتحدة في الوقت الراهن، أدنى مستوياته منذ عام ١٩٨٤م، إذ يمتلئ حالياً بأكثر من نصف سعته بما يزيد قليلاً عن ٤٠٠ مليون برميل من النفط.

ويواجه الرئيس الديمقراطي، انتقادات من جانب خصومهم السياسيين من الجمهوريين الذين يقولون إنه يقوم باستغلال الاحتياطي النفطي الاستراتيجي لأسباب سياسية وليس لوجود حالة طوارئ، مشيرين إلى أن بايدن لجأ إلى هذا الاحتياطي مؤخراً لجذب شرائح الناخبين قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس المعروفة بـ»انتخابات منتصف الولاية» في ٨ نوفمبر، والتي يُنظر إليها باعتبارها نوعاً من الاستفتاء على أداء الرئيس في منتصف ولايته الرئاسية.

وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي سبقت إجراء هذه الانتخابات للعام الحالي (٢٠٢٢م) توقعات بتحقيق الحزب الجمهوري فوزاً كبيراً في الكونغرس على حساب الحزب الديمقراطي (حزب الرئيس الحالي).

ما هو الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للولايات المتحدة؟ ومتى ولماذا وأين يتم تخزينه؟

هو عبارة عن سلسلة من مستودعات التخزين تحت الأرض التي تحتوي على كميات هائلة من النفط الخام- حوالي ٧١٤ مليون برميل- يمكن استخدامها أثناء الحروب أو الأعاصير أو لحظات التعثر الأخرى.

وتم إنشاء الاحتياطي الاستراتيجي من النفط في سبعينيات القرن الماضي كرد فعل للصدمات النفطية، إذ في ذلك الوقت، خفضت الدول

العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

وتم بناء الاحتياطيات الاستراتيجية للنفط في ٤ مناطق ساحلية، في ولايتي: تكساس ولوس أنجلوس.

وتم تخزين براميل النفط تحت الأرض في كهوف مالحة، لأن تلك البيئة توفر أفضل حماية للوقود، وهي الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتخزينه، وذلك وفقًا لوزارة الطاقة.

وتحتوي هذه الاحتياطيات على ما مجموعه ٦٠ كهفًا، يبلغ حجم كل منها ٢٠٠ قدم في القُطر و٢٥٠٠ قدم في الارتفاع، وتتمتع الكهوف بسعة كبيرة ويمكن أن تستوعب ما بين ٦ ملايين و٢٧ مليون برميل من النفط الخام، وتم اختيار المواقع بسبب سهولة ربط النفط بشبكة نقل النفط التجارية في الولايات المتحدة.

المملكة المتحدة: اختيار ريشي سوناك رئيساً للوزراء خلفاً لليز تراس

أصبح الوزير المالي السابق ريشي سوناك رئيساً جديداً للحكومة البريطانية في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢م، خلفاً لرئيسة الوزراء ليز تراس، التي استقالت بعد ٤٤ يوماً فقط من توليها المنصب بعد تأزم الوضع في البلاد بسبب خططها الاقتصادية، لتكون بذلك أقصر رؤساء الوزراء في تاريخ المملكة المتحدة مكوثاً في «١٠ داوننغ ستريت».

وسوناك هو خامس رئيس للحكومة البريطانية منذ إجراء الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» في عام ٢٠١٦م. وقد فاز في السباق على خلافة تراس، كزعيم لحزب «المحافظين»، بعد عدول رئيس الوزراء الأسبق بوريس جونسون عن الترشح وفشل المنافسة الأخرى وزيرة الدفاع السابقة بيني موردونت في الحصول على تزكية (١٠٠) عضو من الحزب.

ويمتلك رئيس الوزراء البريطاني الجديد- البالغ ٤٢ عاماً- خبرة مالية واقتصادية واسعة، وهو أول شخص غير أبيض يدير حكومة المملكة المتحدة، إذ ينحدر من أصول هندية، لذلك يُلقب بـ «أوباما البريطاني».

وفي ضوء خطابه السياسي منذ توليه مهام منصبه رسمياً، سوف يركز ريشي سوناك على وضع خطط عاجلة واتخاذ قرارات وصفها بـ«الصعبة» للتعامل مع القضايا الكبيرة التي تواجه بريطانيا حاليًّا، وفي مقدمتها: واتير الطاقة المرتفعة ونقص اليد العاملة والتضخم المتصاعد وارتفاع أسعار الفائدة.

أما على صعيد السياسة الخارجية البريطانية في عهد رئيس الوزراء الجديد، ولا سيما تجاه منطقة الشرق الأوسط وبخاصة الخليج العربي، لا يتوقع أن تشهد تغيرات جوهرية، وذلك في ضوء مجموعة من الاعتبارات، يتمثل أهمها في الآتي:

- منح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية العاجلة والملحة، والتي تمثل التحدي الرئيسي لشعبية سوناك خلال الأشهر المقبلة.
- محدودية خبرة رئيس الوزراء الجديد في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ما يعني أنه سيعهد بإدارة الدبلوماسية البريطانية لوزارة الخارجية وفق المحددات والثوابت المستقرة الموجهة لحركتها.
- تميز العلاقات البريطانية/ الخليجية بشراكة استراتيجية ممتدة، ترتكز إلى أسس راسخة من المصالح المتبادلة على مختلف المستويات.

اليمين المتطرف يُشكل أول حكومة في إيطاليا منذ عام ١٩٤٥م

أدت رئيسة الحكومة الإيطالية الجديدة جورجيا ميلوني ووزراؤها، اليمين الدستورية في القصر الرئاسي بالعاصمة روما في الحادي والعشرين من أكتوبر، لتكون بذلك أول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في إيطاليا، ولتقود الحكومة الأكثر يمينية في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وتتزعم ميلوني - التي أبدت إعجاباً بالزعيم الفاشي موسوليني- حزب «فراتيلي ديتاليا» أو (أخوة ايطاليا) اليميني المتطرف الفائز في الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهر سبتمبر ٢٠٢٢م، وذلك مع شريكيه في الحكومة الجديدة: حزب «الرابطة المناهضة للمهاجرين» بزعامة ماتيو سالفيني، وحزب «فورتسا إيطاليا» برئاسة رئيس الوزراء الأسبق سيلفيو برلسكوني.

ويأتي تشكيل اليمين المتطرف للحكومة الإيطالية الجديدة، ضمن سياق عام في القارة الأوروبية يشهد حضورًا سياسيًّا كبيرًا للتيارات الشعبوية والمتطرفة خلال السنوات القليلة الأخيرة، كما في : فرنسا، والسويد، وغيرهما.

ويثير صعود اليمين المتطرف مخاوف عدة، من بينها: الخشية على تصدع الاتحاد الأوروبي بسبب تبني أنصار هذا التيار أيديولوجيات وطنية حادة رافضة للتكتل، والخوف من تضرر آلاف المهاجرين واللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا عبر البحر المتوسط إلى السواحل والموانئ الأوروبية.